

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

أيلول 2020

تراجعت نتائج غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة للأشهر التسعة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. على صعيد النشاط المصرفي، انخفض كل من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 11,2% في فترة كانون الثاني-أيلول 2020 وودائع القطاع الخاص بنسبة 10,5% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 22,4%. من جهة أخرى، سجّل صافي تغيّر الموجودات الخارجية في الجهاز المالي عجزاً كبيراً بقيمة 9,6 مليارات دولار في الفصول الثلاثة الأولى من العام الحالي، وبلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية (باستثناء الذهب) 25,9 مليار دولار في نهاية أيلول 2020. وعرفت معدلات الفائدة المصرفية الدائنة انخفاضاً ملحوظاً في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، كما سجّلت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة بالليرة تراجعاً في شهري آذار ونيسان تراوح بين 180 نقطة أساس و300 نقطة أساس بحسب الفئات. وتسارعت وتيرة زيادة الدين العام الإجمالي إلى 3,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 مقابل 1,9% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشبكات المتقاصّة

في أيلول 2020، بلغت القيمة الإجمالية للشبكات المتقاصّة ما يعادل 4594 مليون دولار مقابل 3845 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5001 مليون دولار في أيلول 2019، وتراجعت بنسبة 4,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشبكات المتقاصّة إلى 64,5% في كانون الثاني-أيلول 2020 مقابل 62,0% في كانون الثاني-أيلول 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشبكات المتقاصّة في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغيّر، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
					الشبكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
36,6-	2226	3510	3456	3367	
					- القيمة (مليار ليرة)
10,4-	21793	24320	24378	23626	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
41,3+	9790	6929	7054	7017	
					الشبكات بالعملة الأجنبيّة
					- العدد (آلاف)
47,2-	2263	4284	5408	5690	
					- القيمة (مليون دولار)
0,2-	26217	26275	33483	34617	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
88,9+	11585	6133	6191	6084	
					مجموع قيمة الشبكات (مليار ليرة)
4,1-	61317	63930	74854	75811	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
66,5+	13659	8202	8445	8370	
					دولة الشبكات، %
					- العدد
	50,4	55,0	61,0	62,8	
					- القيمة
	64,5	62,0	67,4	68,8	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آب 2020، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 799 مليون دولار مقابل 922 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1504 ملايين دولار في آب 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 50,0% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 40,2%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 29,8% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,5%)، ثم منتجات المملكة النباتية (7,6%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,3%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,3% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية (7,4%)، فايطاليا (7,1%)، ثم الصين (6,4%)، فتركيا (6,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
50,0-	6923	13839	13718	13095	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آب 2020، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 274 مليون دولار، مقابل 374 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و375 مليون دولار في آب 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 8,2% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- آب 2020 بحسب نوعها كآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 40,6% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,4%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,2%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 33,9% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10,0%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,2%)، فقطر (4,2%)، ثم العراق (3,9%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
8,2-	2261	2464	1986	1903	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آب 2020، بلغ عجز الميزان التجاري 525 مليون دولار مقابل عجز قدره 548 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1129 مليون دولار في آب 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 4662 مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 40% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 11375 مليون دولار.

- في أيلول 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 2108 ملايين دولار، مقابل تراجعها بقيمة 1968 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 59 مليون دولار في أيلول 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 9608 ملايين دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5955 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في أيلول 2020، ارتفعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 773 ألف متر مربع (م) مقابل 519 ألف م² في الشهر الذي سبق و479 ألف م² في أيلول 2019. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة كبيرة بلغت 34,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017
2019/2020				
34,0-	3350	5079	6988	9092

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيلول 2020، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 154,2 مليار ليرة مقابل 84,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و55,2 ملياراً في أيلول 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة ملحوظة بلغت 87,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد تراجعت إلى 125 ألف طن في آب 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل 149 ألف طن في الشهر الذي سبقه و315 ألف طن في آب 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 54,4% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في أيلول 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2157 رحلة، وعدد الركاب القادمين 81928 شخصاً وعدد المغادرين 112250 شخصاً والعابرين 5213 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2433 طناً مقابل 3629 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 65,6%، وحركة القادمين بنسبة 76,8%، وحركة المغادرين بنسبة 74,1%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 33,7%، وذلك في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2019 و2020

التغير، %	2020	2019	
65,6-	19515	56785	حركة الطائرات (عدد)
	36,3	36,9	منها: حصّة الميديل ايست، %
76,8-	807949	3476176	حركة القادمين (عدد)
	48,1	37,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
74,1-	914630	3527406	حركة المغادرين (عدد)
	42,4	37,2	منها: حصّة الميديل ايست، %
7,2-	34116	36759	حركة العابرين (عدد)
33,7-	44934	67820	حركة شحن البضائع (طن)
	13,5	27,2	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيلول 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 96 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 268058 طناً والمشحونة 103600 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 9430 مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 23,5%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 41,1%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 10,9%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 47,2%.

بورصة بيروت

في أيلول 2020، تحسّنت الحركة في بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق، فبلغ عدد الأسهم المتداولة 5962048 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 26,0 مليون دولار مقابل 941951 سهماً قيمتها الإجمالية 10,4 ملايين دولار في الشهر الذي سبق (1989279 سهماً بقيمة 20,5 مليون دولار في أيلول 2019)، فيما بقيت الرسملة السوقية شبه مستقرّة عند 6249 مليون دولار مقابل 6204 ملايين دولار (7858 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 82,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 16,4% والقطاع الصناعي (0,8%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2019 و2020 يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 192,5 مليون سهم إلى 44,1 مليون سهم.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 838,4 مليون دولار إلى 189,4 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في تموز 2020، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة 188 مليار ليرة مقابل عجز مالي بقيمة 339 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (فائض بقيمة 15 مليار ليرة في تموز 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر السبعة الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 10516 مليار ليرة إلى 8285 مليار ليرة، أي بمقدار 2231 مليار ليرة وبنسبة 21,2%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2297 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 582 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 647 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 657 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1234 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 373 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 625 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 232 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 14147 مليار ليرة إلى 11449 مليار ليرة، أي بقيمة 2698 مليار ليرة وبنسبة 19,1%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2403 مليارات ليرة (من 4501 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تموز 2019 إلى 2098 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة)، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 296 مليار ليرة (إلى 9350 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تموز 2020 مقابل 9646 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 458 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 44 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 329 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 3631 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2019 إلى 3164 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبته من 25,7% من مجموع المدفوعات إلى 27,6% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1066 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تموز من العام 2020 مقابل فائض مقداره 870 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر السبعة الأولى من العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - تموز 2020	ك 2- تموز 2019	
18,3	31,8	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
25,3	42,8	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2020، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 87757 مليار ليرة مقابل 87282 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2057 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 118 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 141 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	ك 1 2019
100,00	1,62	3,52	37,83	2,10	18,88	22,88	10,04	1,86	1,11	0,08	0,08	أب 2020
100,00	1,61	3,51	37,76	2,09	18,93	23,05	9,70	1,93	1,22	0,10	0,09	أيلول 2020

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 37,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية أيلول 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (23,1%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,9%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 89168 مليار ليرة في نهاية أيلول 2020 مقابل 88644 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+524 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

أيلول 2020	أب 2020	ك 1 2019	
24204	24231	24972	المصارف
%27,1	%27,3	%28,7	الحصة من المجموع
53526	52996	50717	مصرف لبنان
%60,0	%59,8	%58,3	الحصة من المجموع
450	449	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10205	10181	9968	المؤسسات العامة
%11,4	%11,5	%11,5	الحصة من المجموع
783	787	823	الجمهور
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
89168	88644	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لا يزال توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة يظهر انخفاضاً بسيطاً تدريجياً في حصة المصارف يقابله ارتفاع بسيط في حصة مصرف لبنان. وفي نهاية أيلول 2020، بلغت حصة المصارف 27,1% مقابل 60% لمصرف لبنان و12,8% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية أيلول 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة زائد المتأخرات) ما يوازي 33355 مليون دولار مقابل ما يوازي 33153 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية أيلول 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 10037 مليون دولار (أي ما نسبته 30,1% من مجموع المحفظة) مقابل 10093 مليون دولار (أي ما نسبته 30,4% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية أيلول 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 142928 مليار ليرة (أي ما يعادل 94,8 مليار دولار) مقابل 142119 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 4778 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي (زيادة بقيمة 2486 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2263 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2515 مليار ليرة (ما يوازي 1668 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 128247 مليار ليرة في نهاية أيلول 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,7% قياساً على نهاية العام 2019 (+3,1% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية أيلول 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 89542 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,6% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 53386 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,4% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 27,4% وحصة مصرف لبنان 59,8% وحصة القطاع غير المصرفي 12,8% في نهاية أيلول 2020.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المنوية

أيلول 2020	أب 2020	ك 2019	
27,4	27,6	29,0	المصارف في لبنان
59,8	59,6	58,1	مصرف لبنان
12,8	12,8	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المنوية

أيلول 2020	أب 2020	ك 2019	
1,7	1,7	1,9	الحكومات
4,0	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,2	94,1	93,9	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستلاكات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي 32 IAS "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية 7 IFRS، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية أيلول 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 290295 مليار ليرة (ما يوازي 192,6 مليار دولار)، مقابل 295032 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجمت بنسبة 11,2% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيلول 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 222106 مليارات ليرة (ما يوازي 147,3 مليار دولار)، وشكّلت 76,5% من إجمالي المطلوبات مقابل 223245 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (263848 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 10,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,22% في نهاية أيلول 2020 مقابل 80,18% في نهاية آب 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (72,89% في نهاية أيلول 2019).

- في نهاية أيلول 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 172982 مليار ليرة وشكّلت 59,6% من إجمالي المطلوبات، مقابل 173789 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (201518 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 9,2% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,1% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 25,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,9%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 77,42% في نهاية أيلول 2020 مقابل 77,33% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (68,27% في نهاية أيلول 2019).

وفي نهاية أيلول 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 27434 مليون دولار مقابل 27755 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (36625 مليون دولار في نهاية أيلول 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 15,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيلول 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7430 مليون دولار مقابل 7474 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9661 مليون دولار في نهاية أيلول 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيلول 2020، تراجعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 27860 مليار ليرة (ما يوازي 18,5 مليار دولار) مقابل 28146 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31100 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019)، وشكّلت 9,6% من إجمالي الميزانية المجمّعة و47,9% من مجموع التسليفيات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصّة بنسبة 10,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 2,4% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيلول 2020، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 167424 مليار ليرة مقابل 169719 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 5,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيلول 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 51474 مليار ليرة أو ما يعادل 34145 مليون دولار، مقابل 35121 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (47836 مليون دولار في نهاية أيلول 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 22,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 8,5% في الفترة ذاتها من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيلول 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 34639 مليار ليرة، مقابل 35139 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (47715 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 19,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 5,8% في الفترة ذاتها من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2906 مليارات ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 لتبلغ 19507 مليارات ليرة في نهاية أيلول 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 5695 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 15131 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيلول 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13625 مليون دولار مقابل 13580 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (21326 مليون دولار في نهاية أيلول 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 22,6% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 15,4% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيلول 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 197367 مليار ليرة، مقابل 196773 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (209290 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 2,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2)/م3 68,73% في نهاية أيلول 2020 مقابل 69,20% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (66,34% في نهاية أيلول 2019). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 5464 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-أيلول من العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 9307 مليارات ليرة (ما يعادل 6174 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 14469 مليار ليرة (ما يعادل 9598 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 5161 مليار ليرة (3424 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 5580 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 5072 مليار ليرة.
 - تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 15238 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلٍّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 14387 مليار ليرة (حوالي 9544 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 851 مليار ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 29734 مليار ليرة.
- وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 96,5%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,8%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2020، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة على 6,48% مقابل 6,49% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2019)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1676 يوماً (4,60 سنوات) مقابل 1695 يوماً (4,66 سنوات) في نهاية الشهر

الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية في شهر أيلول 2020 على فئات السندات بالليرة المُصدرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و 7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقُّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نهاية أيلول 2020، تابع متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدَّدة بالليرة اللبنانية تراجعها ليبلغ 3,35% مقابل 3,47% في الشهر الذي سبق (9,13% في أيلول 2019)، فيما ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدَّدة بالليرة إلى 7,89% مقابل 7,14% (10,92%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2020، بلغ متوسط الفائدة المثقَّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) 3,00% مقابل 3,06% في الشهر الذي سبق (19,59% في أيلول 2019). وكان هذا المعدل استقرَّ على 3% خلال الشهر التاسع من العام 2020 مع حجم ضعيف للعمليات بين المصارف.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المنوية (%)

أيلول 2020	أب 2020	أيلول 2019	
3,35	3,47	9,13	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدَّدة
7,89	7,14	10,92	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدَّدة
3,00	3,06	19,59	المتوسط المثقَّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيلول 2020، استمرّ المتوسط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدَّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 1,15% مقابل 1,28% في الشهر الذي سبق (6,57% في أيلول 2019)، فيما استقرّ المتوسط المثقَّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدَّدة بالدولار على 7,54% في أيلول 2020 شأنه في الشهر الذي سبق (10,26%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2020، بقي متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر شبه مستقرّ وبلغ 0,24% مقابل 0,25% في الشهر الذي سبق (2,13% في أيلول 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)			
أيلول 2020	أب 2020	أيلول 2019	
1,15	1,28	6,57	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,54	7,54	10,26	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
0,24	0,25	2,13	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القسط

في أيلول 2020، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، وتجاوز السبعة آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القسط بلغ 22 يوماً في الشهر التاسع من العام 2020 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 25939 مليون دولار في نهاية أيلول 2020 مقابل 28472 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 11343 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 1149 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 7,2% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 99,5% قياساً على كانون الأول 2019. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 37,1%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 5,3% في شهر أيلول 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 117,7% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2019، ارتفاعاً بنسبة 50,63%.

